

دراسة وصفية لنشاط الابتكار في المؤسسات الجزائرية

د.فروي رمزي

ramzilmd@live.fr

أ.د. جناس مصطفى

djennasm@yahoo.fr

جامعة تلمسان

الملخص: وجد هذا المقال من أجل رؤية أهم النشاطات التي تلعب دورا مهما في سيورة الابتكار، وكذلك من أجل إعطاء وصف عملي دقيق ومتكامل لنشاط الابتكار سواء كان الابتكار في المنتج أو السيورة أو حتى الابتكار الإداري، ولهذا استعملنا المنهج الوصفي التحليلي لتفسير الوضع القائم لنشاط الابتكار في المؤسسات الجزائرية كما أنه تم اللجوء إلى الاستبيان للوصول إلى بيانات نوعية تسمح لنا بإعطاء تفسيرات مختلفة للاستراتيجيات الابتكار الموجودة في المؤسسات الجزائرية.

أما فيما يخص النتائج فقد اتضح أن الابتكار في المنتج والابتكار الإداري هو غير موجود في أغلب المؤسسات الجزائرية التي تم استهدافها، وعلى عكس ذلك نجد أن هذه المؤسسات قد قامت بتحسينات جديدة تخص أساليب الاتصال في الخدمات وطرق الإنتاج وكذلك قد أدخلت تغيرات جديدة في أنشطة الدعم وكل هذا يدل على أن هذه المؤسسات لديها الابتكار في السيورة وهذا ما قد يسمح لها بتحقيق ابتكارات أخرى.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، وظيفة البحث والتطوير، نظام حقوق الملكية الفكرية، المؤسسات الجزائرية.

Abstract:

This article was found in order to see the most important activities that play an important role in the process of innovation, as well as in order to give practical and comprehensive description of the activity of innovation, whether innovation in product or process, or even management innovation, For this we used a descriptive and analytical approach to the interpretation of Innovation Activity in the Algerian companies, It also has been resorting to the questionnaire to reach the quality of the data allows us to give different interpretations of the innovation strategy in Algerian companies.

As for the results, it was clear that product innovation and management innovation is not found in the majority of Algerian companies that have been targeted and to the contrary We find that these companies have new improvements in methods of communication services and production methods as well as new changes were introduced in the support activities and all this shows that these companies have innovation in process and This is what has allowed it to achieve other innovations.

Keywords: innovation, research and development, intellectual property rights system, Algerian companies.

1-المقدمة:

طبيعة العلاقة بين الابتكار والأداء هي مهمة وحساسة للدول عموما والمؤسسات خاصة ولهذا سنحاول رؤية واقع الابتكار في الاقتصاد الجزائري، حيث أن الكل يتكلم بأن الجزائر سوف تكون مقبلة على عدة مشاكل اقتصادية وذلك نظرا لتراجع سعر البترول في السوق الدولية، حيث أن أغلبية الباحثين يقولون إنه يجب على الدولة الجزائرية أن تقوم بوضع برامج وسياسات تستطيع من خلالها تنويع اقتصادها المبني على المحروقات.

حيث يقول (Abdelhak Lamiri) إن الوضع الاقتصادي للبلاد صعب وخطير جدا، إذا لم تتخذ الدولة الجزائرية قرارات جذرية للخروج من هذا الركود، حيث يؤكد بأن حالة اقتصاد الجزائري يمكن أن تستمر مرة أخرى فقط لمدة ثلاثة سنوات وهذه المدة قصيرة

جدا في حياة البلدان¹، كما أن الخبر الدولي في البترول (Mourad Preure) يقول إن سنوات 2015 و2016 ستكون صعبة وتتماز بدرجة عالية من عدم اليقين في صناعة النفط، لاسيما بالنسبة للمنتجين حتى ولو أن قانون العرض والطلب سيتحسن في 2016 وراجع ذلك إلى سببين رئيسين، الأول هي أزمة الغاز الصخري في الولايات الأمريكية المتحدة، أما الثاني هو وصول وبوفرة النفط الإيراني إلى السوق². وحسب تقرير البنك العالمي حول الأفق الاقتصادية العالمية، فإن الجزائر ستشهد نمو في اقتصادها يقدر بحوالي 3.9 % في 2016 ليصل إلى 4 % في 2017³. إذن السؤال المطروح هل هناك مشكل في اقتصاد الجزائري أم لا! ويتجلى أن الجزائر مقبلة على مشكل اقتصادي وأنها أخذت برأي الباحثين واتفقت معهم على وضع سياسة عامة لتنويع اقتصادها، فهل هذا كاف للدولة الجزائرية خاصة وأن الجزائر قد أبرمت عدة اتفاقيات تقودها إلى اقتصاد السوق والكل يعلم أن المنافسة هي قوية جدا في السوق المفتوح.

ولهذا لا يختلف إثنان على أن الابتكار أصبح ضرورة حتمية لمواجهة التغييرات المختلفة، إذ أن المنافسة القوية والشرسة فرضت على المؤسسات انتهاز نخب تفاعلي وقصير المدى للمعالجة والتكيف مع التعقيد البيئي، حيث أكد المفكرون الاقتصاديون أن الابتكار هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي⁴ وعامل حاسم للقدرة التنافسية⁵. وبالرغم من أن الابتكار هو مهم جدا في ديناميكية الصناعة إلا أن المتأمل في الاقتصاد الجزائري يرى أن كل المؤشرات التي لها علاقة بالابتكار هي ضعيفة جدا، فمثلا نجد أنه في تصنيف العام لمؤشر (G.

Innov Index الجزائر تحتل المرتبة 126، في حين نجد أن المغرب تحتل المرتبة 78 وتونس مرتبة 76⁶.

كما أنه عند رؤية مؤشر الذي يخص رأس المال البشري والبحث نجد الجزائر في المرتبة 82 وبالتالي فهي بعيدة كل البعد حتى بالمقارنة مع دول الجوار، تونس في المرتبة 48 والمغرب في المرتبة 56. وإضافة إلى ذلك فحسب منظمة (Wipo) فإن عدد براءات الاختراع في الجزائر يقدر بحوالي 840 براءات اختراع، إذ أن عدد براءات الاختراع المقدمة من طرق المحللين يقدر بـ 118 فقط أما الباقي هو من نصيب أجانب، كما أن عدد براءات الاختراع المسجلة في نظام (Pct) هي 8، في حين نجد في نظام (Madrid) عدد هو 4 فقط، أما في نظام (La Haye) لا توجد أي براءة اختراع⁷. إذن كل هذه المؤشرات تدل على وجود خلل في منظومة الابتكار ولهذا سوف نحاول في هذه الدراسة معرفة ماهي أسباب التي وراء هذا الفشل والنتائج السلبية التي تخص سياسة الابتكار وذلك من خلال دراسة بعض المؤسسات الجزائرية، حيث نراجع بأن السبب الرئيسي وراء هذا الإخفاق هو أن الابتكار يحسد مفهوم معقد وصعب وهذا ما أدى إلى عدم فهم أعمق لهذا المفهوم، محدثاته أثره... إلخ. وبالتالي سيكون هدفنا النظري هو إعطاء وتوضيح بعض المفاهيم التي تخص الابتكار للدولة عموما والمؤسسات الجزائرية خصوصا، أما هدفنا الميداني هو دراسة وصفية لنشاط الابتكار وأهم النشاطات الأخرى التي لها علاقة بالابتكار وذلك من أجل توضيح ومعرفة أي نوع من الابتكار تستطيع المؤسسات الجزائرية أن تحققه وبالتالي يكون لها سند في مواجهة التحديات المختلفة الموجودة في السوق.

2- الإطار النظري للابتكار:

2-1 بعض المفاهيم حول الابتكار:

¹<http://Www.Algerie-Focus.Com/2015/09/Crise-Abdelhak-Lamiri-Economiste-La-Situation-Economique-Est-Tres-Dangereuse/>.

²<http://Www.Liberte-Algerie.Com/Dossier/2015-Et-2016-Seront-Des-Annees-Difficiles-227248/Print/1>.

³<http://Www.Tsa-Algerie.Com/20160107/78358/>.

⁴Uzunidis, D, L'innovation Et L'economie Contemporaine Espaces Cognitifs Et Territoriaux, De Boeck, 1^{er} Edition, 2004, P48.

⁵Buesa, M., Heijs, J. And Baumert, T., (2010), "The Determinants Of Regional Innovation In Europe: A Combined Factorial And Regression Knowledge Production Function Approach" Research Policy, Elsevier B.V V39(6), Pp722-735.

⁶D.Soumitra, B.Lanvin, And S.Wunsch-Vincent, (2015) "The The Global Innovation Index Effective Innovation Policies For Development", World Intellectual Property Organization Pp1-464.

⁷Organisation Mondiale De La Propriété Intellectuelle, "Propriété Intellectuelle : Faits Et Chiffres De L'OMPI" Publication De L'OMPI N° 943f/14, 2014.

الفعل اللاتيني «Innovare» يتكون من كلمتين الأولى "In" وتعني في الداخل أما الكلمة الثانية فهي "Novus" وتعني شيء جديد إلا أنها ترجمت على كلمة "التجديد" أو "التغيير". كما أن مصطلح الابتكار يعود إلى اقتصادي النمساوي (Joseph A. Schumpeter) منذ ما يقارب 100 سنة (1912) إذ عرفه بأنه "إنجاز أشياء جديدة تماماً أو أكمال الأشياء الموجودة بالفعل بطريقة جديدة"⁸. ورغم تعدد التعريفات للابتكار إلا أنه ليس هناك إجماع عالمي على التعريف الدقيق للمصطلح، إذ عرفه أيضاً شومبيتر في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" (1934) على أنه القوة الدافعة للتنمية، كما اقترح خمس أنواع لابتكار⁹ :

- خلق منتجات جديدة أو تحسينات نوعية في المنتجات الحالية.
- استخدام عملية صناعية جديدة.
- فتح الأسواق الجديدة.
- تطوير مصادر للمواد الخام أو المدخلات الجديدة.
- أشكال جديدة من المنظمات الصناعية.

أما (Drucker) فقد عرف الابتكار بأنه التخلي المنظمة عن القديم مؤكداً على ما قاله شومبيتر بأن الابتكار هو الهدم الخلاق¹⁰. وإضافة إلى ذلك في الطبعة الثالثة من دليل أوسلو، تم تعريف الابتكار باعتباره هو تنفيذ للمنتج (سلعة أو خدمة) أو عملية (إنتاج)، تحسينات جديدة بشكل ملحوظ، مع طريقة جديدة للتسويق أو أسلوب تنظيمي جديد في ممارسات الشركة، وتنظيم العمل أو العلاقات الخارجية¹¹. كما أن شرط الحد الأدنى لابتكار هو أن المنتج، العملية، طريقة التسويق، أو طريقة التنظيمية يجب أن تكون جديدة (أو تحسن بشكل طفيف) في المؤسسة، ويشمل ذلك المنتجات والعمليات والأساليب التي ساهمت الشركة بدرجة أولى في تطويرها وحتى التي تم اعتمادها من شركات ومنظمات أخرى¹². أما فيما يخص أنشطة الابتكار هي جميع الخطوات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمالية والتجارية الموجودة في الواقع والمتوقع أن تؤدي إلى تنفيذ الابتكارات. كما أن بعض أنشطة الابتكار هي نفسها مبتكرة والبعض الآخر هي ليست جديدة وإنما هي ضرورية لتنفيذ الابتكارات وتشمل الأنشطة البحث والتطوير التي ليس له علاقة مباشرة لتطوير ابتكار معين¹³.

كما يقول (G. Martin Et All 2010) أنه ونظراً لعدم الاتفاق على مفهوم الابتكار بين مختلف العلماء والتي تظهر في الأدب، فقد استخلصنا عن طريق دراسة ورؤية مختلف التعاريف التي لها علاقة بالابتكار سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (أنظر الجدول رقم 1)، فإن التعريف الأبسط والأقرب بالنسبة لمصطلح الابتكار هو التعريف التالي: "الابتكار هو العملية أو العمل الذي يسمح لنا بإدخال شيء جديد إلى السوق"¹⁴.

الجدول رقم (1): مفاهيم الابتكار

المؤلفين	المفهوم
Schumpeter (1912)	تنفيذ تركيبات جديدة من المواد والقوى، والتي قد تشمل ادخال طريقة جديدة لإنتاج أو للمنتج والتي لم تختبر بعد، أو تطوير سوق جديدة، أو اكتشاف منبع جديد للتمويل أو انشاء تنظيم جديد في كل الصناعة
Thompson (1965)	توليد وقبول وتنفيذ أفكار وعمليات ومنتجات وخدمات جديدة
Nelson (1968)	العملية التي من خلالها يتم اخال منتجات جديدة وتقنيات في النظام الاقتصادي

⁸Georg Stampfl, the Process of Business Model Innovation an Empirical Exploration, Springer Gabler, Vienna, 2014, P9.

⁹V.Vyas, Phd Thesis, Innovation and New Product Development by Smes: An Investigation of Scottish Food and Drinks Industry, Edinburgh Napier University, 2009.

¹⁰ -نجم عبود نجم، إدارة الابتكار (المفاهيم والخصائص والتجارب الحديث)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2003، ص21.

¹¹Ocde,Manuel D'oslo,Commission Européenne Eurostat, 2005,Pp34-35.

¹²Ibid, P46.

¹³Georg Stampfl, Op.Cit, P10.

¹⁴Gregorio Martin De Castro ET All, Technological Innovation an Intellectual Capital Based View, Palgrave Macmillan, first Edition, P47.

Zaltman et al. (1973)	أي فكرة أو ممارسة أو الأجهزة المادية التي ينظر إليها على أنها جديدة لتنظيم الوحدة التي يعتمد عليها
Gee (1981)	العملية التي عن طريقها يتم تحويل (فكرة أو اختراع أو تحديد حاجة للمنتج أو تكنولوجيا أو خدمة) إلى منتج متطور ومقبول تجارياً
Damanpour and Evan (1984)	نشر فكرة تتعلق بالجهاز، النظام، العملية أو السياسة أو البرنامج أو الخدمة ما هو جديد للمنظمة في وقت اعتماد
Van de Ven (1986)	فكرة جديدة، قد تكون تركيبة قديمة من أفكار أو مشروع جديد يتحدى الوضع الراهن أو هي صيغة أو تحجاً فريداً الذي ينظر إليه على أنه كائن جديد من قبل الأفراد المعنيين
Damanpour (1991)	توليد وتطوير وتنفيذ أفكار جديدة أو سلوكيات
OECD (1992)	تحويل فكرة إلى منتج ناجح في السوق أو عملية تجارية محسنة أو جديدة في الصناعات والتجارة أو هو طريقة جديدة للخدمة الاجتماعية
Nonaka (1994)	العملية التي عن طريقها تحدد وتخلق المنظمة مشاكل وتطور المعارف الجديدة لحل هذه المشاكل
Noria and Gulati (1996)	هو أي سياسة أو هيكل أو طريقة أو عملية أو أي منتج أو فرصة سوق موجودة ترى من طرف مدير وحدة مبتكرة
Freeman and Soete (1997)	محاولات لتسويق الاختراع (الاختراع هو اكتشاف أساليب أو مواد جديدة وهي اكتشاف معارف جديدة)
Damanpour and Gopalakrishnan (1998)	اعتماد فكرة جديدة أو سلوك جديد في المنظمة
Williams (1999)	تنفيذ الاكتشافات والاختراعات، فضلاً عن ذلك هو العملية التي من خلالها تنشأ نتائج جديدة سواء كانت منتجات أو الأنظمة أو عمليات
Camelo et al. (2000)	إنشاء أو الحصول على فكرة أو معرفة وتقديمها إلى المنظمة والتي قد تتحقق في شكل منتج أو عملية أو أسلوب التطبيق الأول للاختراع الذي يحدث عندما تتم العمليات الأولى مع المنتجات الجديدة أو العمليات أو الخدمات المستمدة منه
Nieto (2001)	مقدمة ناجحة للاختراع في الإنتاج أو السوق
Johnson et al. (2002)	تقديم تركيبة جديدة من عوامل الإنتاج الأساسية في نظام الإنتاج، حيث إنها تنطوي في منتجات جديدة وتكنولوجيات جديدة وأسواق جديدة ومواد وتركيبات جديدة
Edvinsson et al. (2004)	إعادة النظر في استخدام المعرفة الحالية ووجهات النظر الموجودة في تركيب المعارف الجديدة، كالاختراع ثم تسويقها والاستفادة منها
OECD (2006)	تنفيذ للمنتج (سلعة أو خدمة) أو عملية (إنتاج)، تحسينات جديدة بشكل ملحوظ، مع طريقة جديدة للتسويق أو أسلوب تنظيمي جديد في ممارسات الشركة، وتنظيم العمل أو العلاقات الخارجية
Adams et al. (2006)	الاستغلال الناجح للأفكار الجديدة
Hidalgo and Albors (2008)	عملية من أجل حل مشكلة وتشمل العلاقات بين الشركات والجهات الفاعلة المختلفة وهو أيضاً عملية تعليمية متنوعة وتفاعلية
Egbetokun et al. (2009)	هو عملية بموجبه تستطيع المؤسسة السيطرة وتنفيذ وتصميم وإنتاج سلع وخدمات جديدة لهم، بعض النظر عما إذا كانت هذه الخدمات جديدة إلى منافسيهم في البلد أو حتى العالم
Tödtling et al. (2009)	هو نتيجة لعملية تفاعلية لتوليد المعرفة ونشرها وتطبيقها

المصدر: Gregorio Martin De Castro ET All, op.cit., p48-49-50

وبالتنقل إلى أنواع الابتكار فإن معظم الدراسات الأولى قد صنفت الابتكار إلى خمسة أنواع، وهي المنتجات الجديدة، عمليات جديدة للإنتاج، مواد وموارد جديدة، أسواق جديدة، وأشكال تنظيمية جديدة، وإلى جانب هذه الأنواع، فهناك تصنيفات أخرى، إذ صنفوا الابتكار إلى نوعين: الابتكار الجذري (Innovation Radicale) الابتكار الارتقائي (Innovation Incrémental)

¹⁵. ونظرا لتشعب مفهوم الابتكار في عدة مجالات وأخذه ثنائية النوعي والكمي فإن قياسه عن طريق وضع مؤشرات هو أمر صعب للغاية ولهذا فإنه قد تم تحديد أغلبية نشاطات الابتكار ووضعها في صنفين، الصنف الأول هو متعلق بمدخلات نشاط الابتكار كنفقات الموجهة لوظيفة البحث والتطوير واليد العاملة الموجودة في هذه الوظيفة، بإضافة إلى عدد المنشورات العلمية، أما الصنف الثاني فهو مرتبط بمخرجات نشاط الابتكار مثل براءات الاختراع، عدد منتجات مبتكرة رقم أعمال المتحصل عليه عن طريق هذا النشاط ¹⁶.

3- الجانب التطبيقي:

3-1 منهجية الدراسة:

أولا فيما يخص العينة المستهدفة فقد تم استغلال الطبعة الرابعة والعشرون للمعرض الوطني لإنتاج الجزائري وهذا من 23 الى 29 من شهر ديسمبر 2015 بقصر المعارض (الصنوبر البحري)، ليتم توزيع الاستبيان على مختلف ممثل المؤسسات بإضافة إلى ذلك فقد تم توزيع الاستبيان على بعض المؤسسات في ولايات الجهة الغربية للوطن (تلمسان، بلعباس، وهران)، إذ تم استرجاع ما يقارب نسبة 65% من مجموع الاستبيانات التي وزعت وهي نسبة مقبولة نوعا ما لأغراض البحث العلمي.

ثانيا وبمأن الغرض العام من الدراسة الميدانية هو محاولة رؤية نشاط الابتكار في المؤسسات الجزائرية والنشاطات التي لها علاقة بالابتكار، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتقديم النتائج، وفيما يخص صياغة وتصميم الاستبيان فقد اعتمدنا بدرجة الأولى على الدراسات التالية: ^{17 18} وذلك من أجل قياس مختلف المتغيرات الموجودة في الدراسة.

3-2 التحليل الوصفي:

سيتناول هذا البحث الدراسة الوصفية لبعض النتائج التي توصلنا إليها عن طريق الاستبيان وذلك من خلال التطرق للخصائص التنظيمية للمؤسسة مثل الهيكل القانوني للمؤسسات، التنظيم الصناعي للمؤسسات، كما سيتم التطرق إلى مختلف النشاطات التي تقوم بها المؤسسة على غرار نشاط وظيفة البحث والتطوير وكذلك سنحاول معرفة ما إذا كانت المؤسسات الجزائرية قد استوردت تكنولوجيا جديدة أو قامت بالتعاون من أجل استشارة تكنولوجيا تستطيع من خلالها تحسين موقعها في السوق، ثم ننتقل إلى رؤية نظام حقوق الملكية الفكرية، وفي الأخير سوف نذهب إلى رؤية نشاط الابتكار بمخرجاته الثلاثة سواء كان الابتكار في المنتج أو السيورة أو حتى الابتكار الإداري.

3-2-1 الخصائص التنظيمية للمؤسسات:

الهيكل القانوني: فيما يخص الهيكل القانوني للمؤسسات فإننا من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن 49.02% من المؤسسات التي تم التوجه إليها هي مؤسسات عمومية، أما المؤسسات الخاصة فقد قدرت نسبتها بحوالي 41.18%، في حين نجد فقط 9.80% من المؤسسات هي مؤسسات مختلطة وبالتالي فإن هذه النسبة المتقاربة بين المؤسسات الخاصة والعامة هو أمر جيد لنا، حيث نستطيع من خلال هذا التنوع أن نفهم جيدا مفهوم الابتكار أنواعه، محدداته... إلخ.

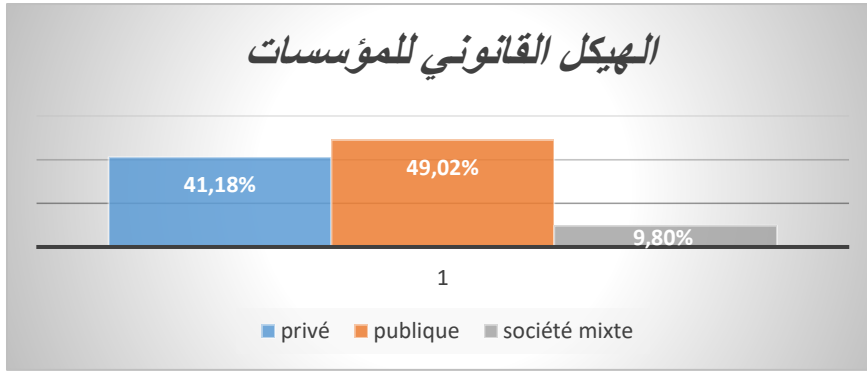
الشكل رقم (1): الهيكل القانوني للمؤسسات

¹⁵M.Atalay, And All, The Relationship Between Innovation And Firm Performance: An Empirical Evidence From Turkish Automotive Supplier Industry, Procedia - Social And Behavioral Sciences, 75,2013,P222.

¹⁶Messouad Zouikri,These :Strategie De Rd Et Innovation Dans Industrie Pharmaceutique En France :Une Etude Econometrique Sur Donneés Individuelle ,Univeristé Paris Dauphine,2008,Pp34-38.

¹⁷Ocde,Op-Cit,Pp55-67.

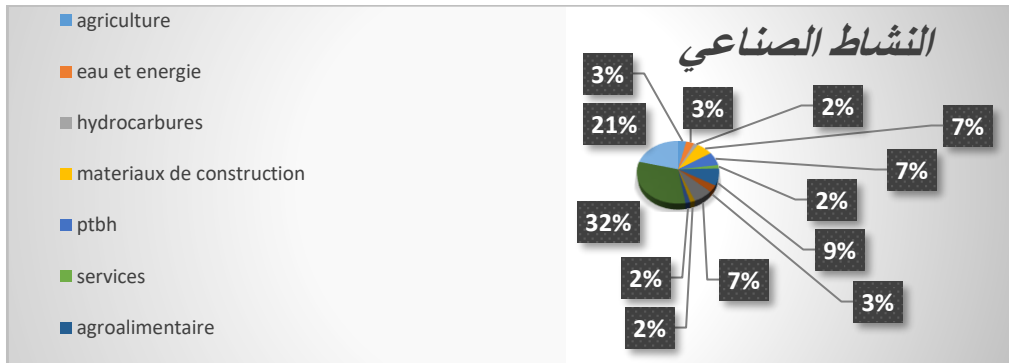
¹⁸Institut National De La Statistique Et Des Etudes Economiques, (2014),"Enquete Communautaire Sur L'innovation (Civ 4)",Pp1-6.



المصدر: إعداد الباحثان (برنامج Excel)

النشاط الصناعي: الشكل رقم (2) سمح لنا بتحديد النشاط الصناعي لمختلف المؤسسات ، حيث تم اكتشاف أن النسبة الكبيرة من المؤسسات هي تنتمي إلى نشاط صناعة الحديد والصلب والمعادن والميكانيك والكهربائية إذ قدرت نسبتها بحوالي 31.6 % وهذا شيء جيد لنا، إذ أن هذا النشاط غالبا ما يتطلب قدرات كبيرة من الكفاءات والتكنولوجية وبالتالي فإن هذا يسمح لنا بتحديد أحسن لنشاط الابتكار والنشاطات الأخرى التي لها صلة مباشرة بالابتكار ، أما فيما يخص المؤسسات المتبقية فهي تعود بالنسب متقاربة إلى كل من نشاط الكيمياء (7%) وصناعات الغذائية (8%) ونشاط مواد البناء (7%) وبناء الأشغال العمومية والهيدروليكية (7%)، إذن أغلب المؤسسات هي تنتمي إلى نشاطات ذات كثافة عالية من المنافسة والتكنولوجية ولهذا نتوقع من المؤسسات المستهدفة أن يكون لها سياسات عامة تهتم بعملية الابتكار.

الشكل رقم (2): النشاط الصناعي

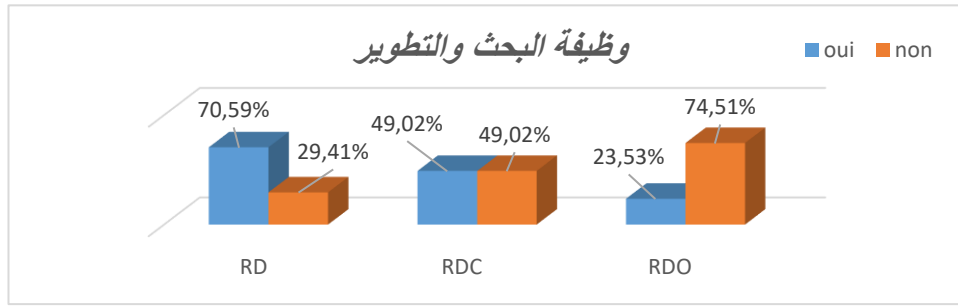


المصدر: إعداد الباحثان (برنامج Excel)

2-2-3-2 النشاطات المختلفة لوظيفة البحث والتطوير :

وظيفة البحث والتطوير: من خلال الشكل رقم (3) يتضح أن المؤسسات التي لديها نشاطات لوظيفة البحث والتطوير تقدر نسبتها بحوالي 70.59%، في حين نجد أن الشركات التي تمارس نشاطات وظيفة البحث والتطوير بصفة استثنائية هي قليلة، إذن أغلبية الشركات هي تمارس نشاطات وظيفة البحث والتطوير بصفة مستمرة وهذا ما يعزز من قدرتها على الابتكار، ولهذا وعلى حسب أدبيات الدراسة نتوقع بأن المؤسسات التي لديها وظيفة البحث والتطوير فإن قدرتها على الابتكار تكون أكبر من تلك التي لا تمارس نشاطات لوظيفة البحث والتطوير.

الشكل رقم (3): ممارسة نشاطات لوظيفة البحث والتطوير

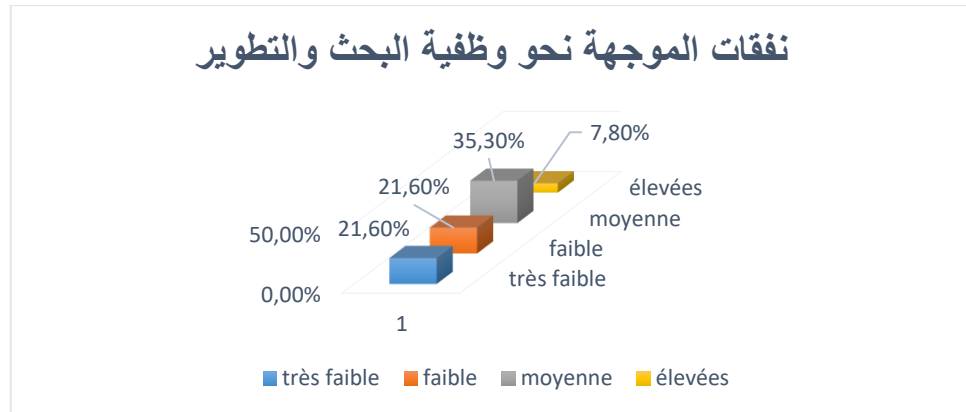


المصدر: إعداد الباحثان (برنامج Excel)

ولكن عند التدقيق في نسبة المؤسسات التي تمارس نشاطات وظيفة البحث والتطوير فنرجح أن هذه النسبة هي كبيرة جدا، حيث أن المتأمل مثلا في عدد براءات الاختراع في الجزائر يجدها ضعيفة جدا وهذا ينقض النسبة العالية التي وجدت، وإضافة إلى ذلك فإن نسبة المؤسسات التي تمارس نشاطات لوظيفة البحث والتطوير في أغلبية الدول المتقدمة لم ترقى إلى هذه النسبة العالية.

ولهذا ارتأينا إلى طرح السؤال الذي يخص النفقات الموجهة إلى وظيفة البحث والتطوير، حيث اتضح من خلال الشكل رقم (4) أن 43.20% من المؤسسات اتفقت على أن النفقات الموجهة إلى وظيفة البحث والتطوير هي ما بين ضعيف وضعيف جدا، وكذلك نجد أن 35.30% قالوا بأن النفقات هي متوسطة، في حين نجد فقط 7.80% هم من قالوا إن النفقات الموجهة إلى وظيفة البحث والتطوير هي مرتفعة، وهذا ما نرجحه لأن يكون أصح في واقع المؤسسات التي توجهنا إليها.

الشكل رقم (4): نفقات الموجهة إلى وظيفة البحث والتطوير



المصدر: إعداد الباحثان (برنامج Excel)

ولهذا نقول إن النسبة المعقولة هي التي رأيناها في الشكل رقم (5) الذي يوضح ما إذا كانت المؤسسات لديها هيكل قانوني لوظيفة البحث والتطوير، حيث اتضح أن 56.9% من المؤسسات لديها هيكل لوظيفة البحث والتطوير في حين نجد أن 43.1% من المؤسسات ليست لديها هيكل قانوني لوظيفة البحث والتطوير.

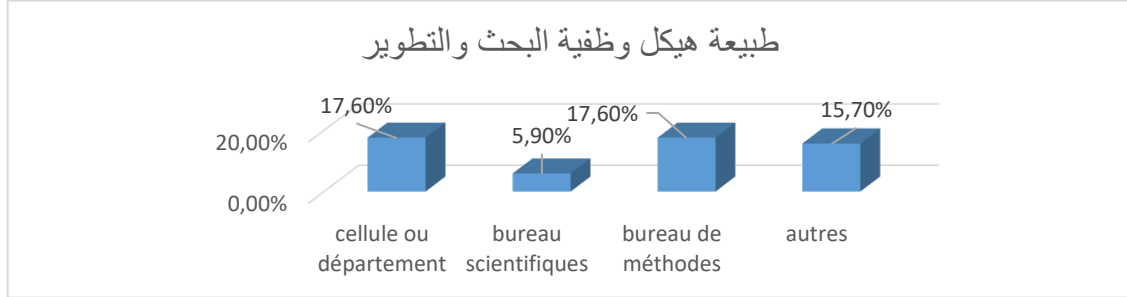
الشكل رقم (5): يوضح إذا وجد هيكل لوظيفة البحث والتطوير



المصدر: إعداد الباحثان (برنامج Excel)

أما فيما يخص المؤسسات التي لديها هيكل قانوني لوظيفة البحث والتطوير، فإنه من خلال الشكل رقم (6) تبين أن 17% من المؤسسات لديها مصلحة رسمية لوظيفة البحث والتطوير، وكذلك تعطى نفس النسبة للمؤسسات التي لديها مكتب الإجراءات، بينما النسبة المتبقية والتي تقدر بحوالي 5.9% هي ترجع إلى المؤسسات التي هيكلها لوظيفة البحث والتطوير يكون على شكل مكتب علمي.

الشكل رقم (6): يبين نوع الهيكل لوظيفة البحث والتطوير

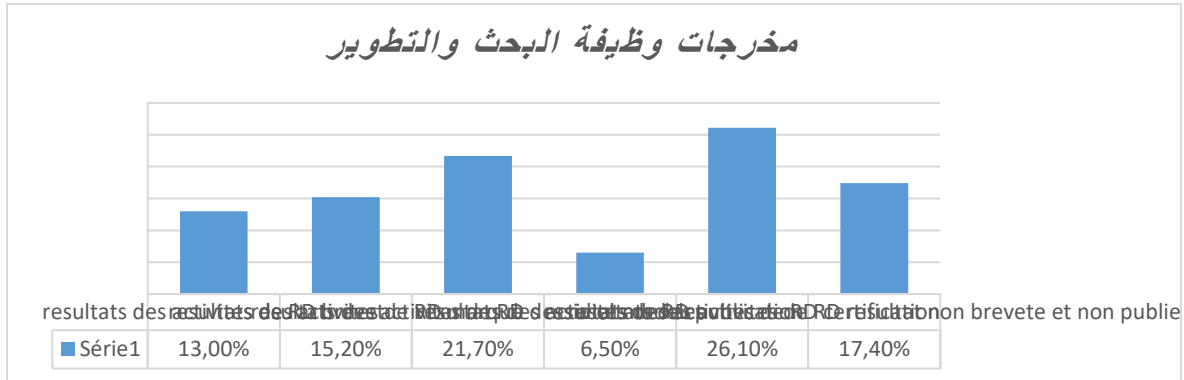


المصدر: إعداد الباحثان (برنامج Excel)

كما أنه ومن خلال الشكل رقم (7) نلاحظ أن مخرجات وظيفة البحث والتطوير للمؤسسات التي تم دراستها هي تنحصر عموماً في شهادات الجودة حيث قدرت النسبة بحوالي 26.10%، في حين نجد أن النسب التي تخص براءات الاختراع، الصورة هي متقاربة (13%)، و15.20%، وفيما يخص مخرجات التي لها علاقة بالتصميم والنموذج نجد أن المؤسسات قدرت نسبتها بحوالي 21.70% وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما.

أما النسبة الأخيرة تعود إلى النتائج التي لم تجسد على أرض الواقع وهي تقدر بحوالي 17.40%، وربما تعود هذه النسبة المرتفعة نوعاً ما إلى وجود خلل ما في منظومة حقوق الملكية الفكرية أو حتى إلى الثقافة التنظيمية للمؤسسات الجزائرية.

الشكل رقم (7): مخرجات وظيفة البحث والتطوير

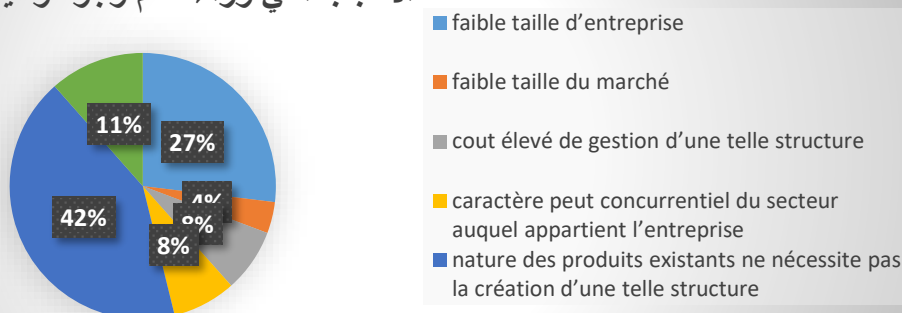


المصدر: إعداد الباحثان (برنامج Excel)

أما فيما يخص الأسباب التي وراء عدم وجود وظيفة البحث والتطوير بصفة رسمية، فإنه من خلال الشكل رقم (8) نرى أن المؤسسات المستهدفة ترجح أن السبب الرئيسي وراء عدم وجود وظيفة البحث والتطوير بصفة رسمية يعود بالنسبة 42% إلى طبيعة المنتجات و8% إلى التكلفة المرتفعة لهذه الوظيفة والمنافسة الضعيفة الموجودة في قطاع انتاجها، أما بالنسبة 27% يقولون إن حجم المؤسسة هو ضعيف وهذا يدل على أن الميسرين لهذه المؤسسات لا يدركون بأن حجم المؤسسة ليس سبب رئيسياً في عدم وجود وظيفة البحث والتطوير، حيث إن أغلبية المؤسسات الدولية الناجحة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وهناك مؤسسات تقول بأن السبب هو راجع إلى صغار حجم السوق، وفي الأخير نسبة 11% من المؤسسات يقولون أن هناك أسباب أخرى وراء عدم وجود وظيفة البحث والتطوير.

الشكل رقم (8): الأسباب التي وراء عدم وجود وظيفة البحث والتطوير

الأسباب التي وراء عدم وجود وظيفة البحث والتطوير

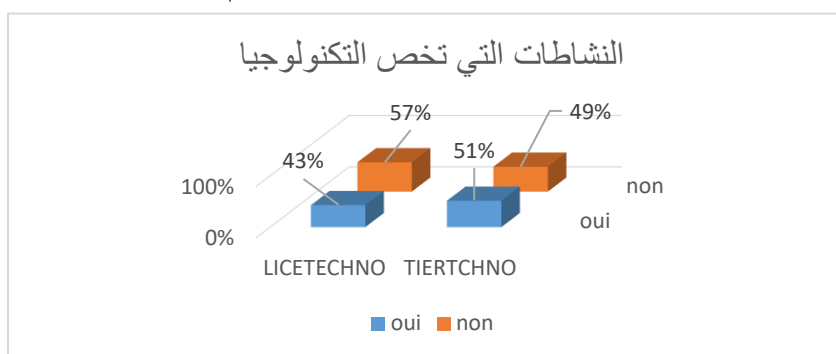


المصدر: إعداد الباحثان (برنامج Excel)

3-2-3 استيراد التكنولوجيا:

عند النظر في الشكل رقم (9) يتضح أن المؤسسات التي تمتلك رخصة تكنولوجيا من الشركة الأم تقدر نسبتها بحوالي 43 %، في حين نجد أن المؤسسات التي ليس لها رخصة تكنولوجيا هي تقدر بحوالي 57 %.

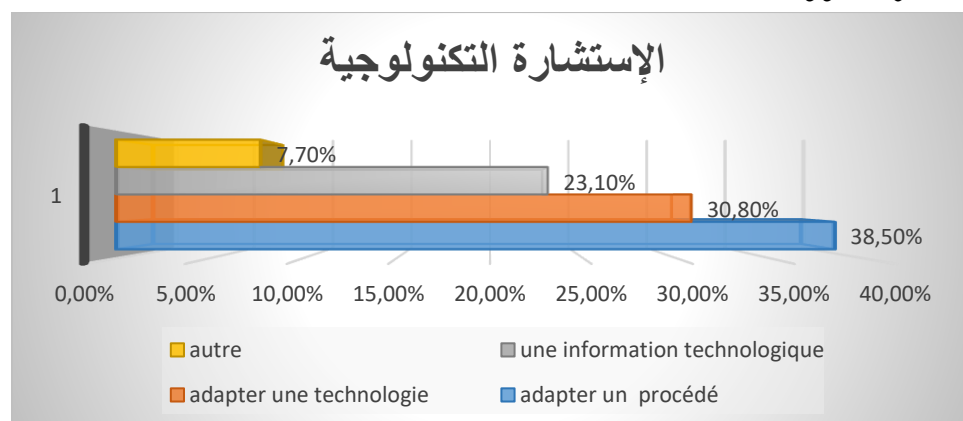
الشكل رقم (9): يبين النشاطات التي تخص تكنولوجيا



المصدر: إعداد الباحثان (برنامج Excel)

أما فيما يخص نسبة المؤسسات التي قامت بالتعاون من أجل استشارة تكنولوجيا نسبتها تقدر بحوالي 51 % حيث أن نسبة 38.50 % من هذه المؤسسات قامت بالتعاون للتأقلم مع سيورة انتاج جديدة، أما 23.10 % من المؤسسات فهي قامت باستشارة من أجل معلومة تكنولوجيا، بينما 30.80 % من المؤسسات حصلت على استشارة من أجل التأقلم مع تكنولوجيا متطورة، أما النسبة المتبقية فهي تقدر بحوالي 7.70 % وأسباب هذه الاستشارة هي تعود إلى أمور أخرى يعلمها فقط أصحاب المؤسسات (أنظر الشكل رقم 10).

الشكل رقم (10): أهداف استشارة التكنولوجيا

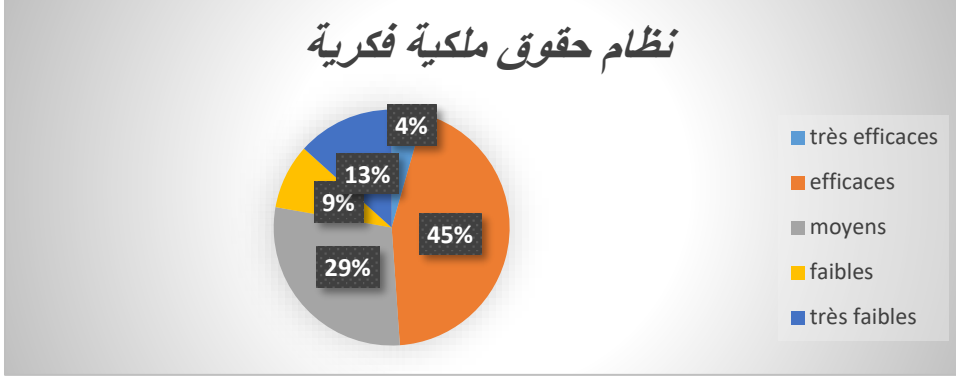


المصدر: إعداد الباحثان (برنامج Excel)

3-2-4 حقوق الملكية الفكرية:

من خلال الشكل رقم (11) نلاحظ أن 45% من مسؤولي المؤسسات قد أكدوا أن الوسائل المستعملة للحماية من تقليد المنتوجات من طرف المؤسسات الأخرى هي فعالة، بينما يرى 29% من المسؤولين بأنها متوسطة. أما ما نسبته 22% (13%+9%) من المسؤولين قالوا بأن نظام حقوق الملكية الفكرية هو بين الضعيف والضعيف جدا، في حين نجد فقط 4% قالوا بأن منظومة الحماية الفكرية هي فعالة جدا، وكخلاصة لهذه النتائج، فإنه يمكن القول بأن الوسائل المستعملة لحماية حقوق الملكية الفكرية هي مقبولة نوعا ما.

الشكل رقم (11): يوضح فعالية نظام حقوق ملكية فكرية

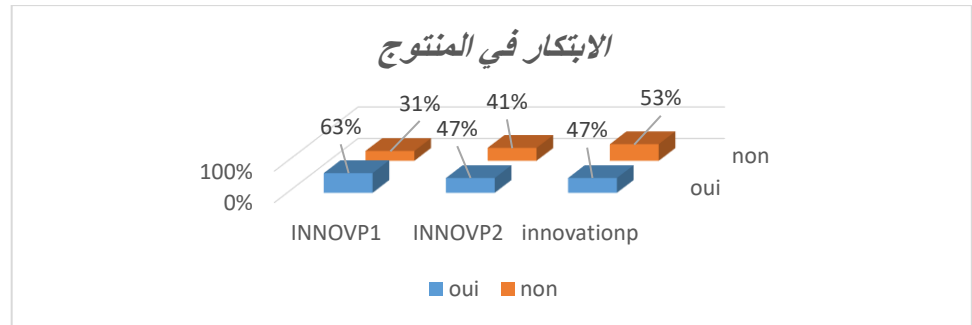


المصدر: إعداد الباحثان (برنامج Excel)

3-2-5 نشاط الابتكار:

في هذا التحقيق قمنا بتفريق بين الابتكار في المنتج والابتكار في السيورة والابتكار الإداري، حيث سنحاول في هذا المقال التكلم أول عن الابتكار في المنتج ثم ننقل إلى الابتكار في سيورة، وأخيرا سوف نرى الابتكار الإداري، إذ حولنا قياس كل هذه المتغيرات عن طريق مؤشرات متنوعة للحصول على مصداقية أكبر لنشاط الابتكار. فمثلا عند النظر في الشكل رقم (12) نرى أن 47% من المؤسسات المستهدفة لديها الابتكار في المنتج، أما المؤسسات التي ليس لها الابتكار في المنتج هي أكبر من النصف وتقدر نسبتها بحوالي 53% وهذا ما يدل على أن أغلب المؤسسات المستهدفة ليس لديها القدرة على الابتكار في هذا النوع من الابتكار.

الشكل رقم (12): الابتكار في المنتج

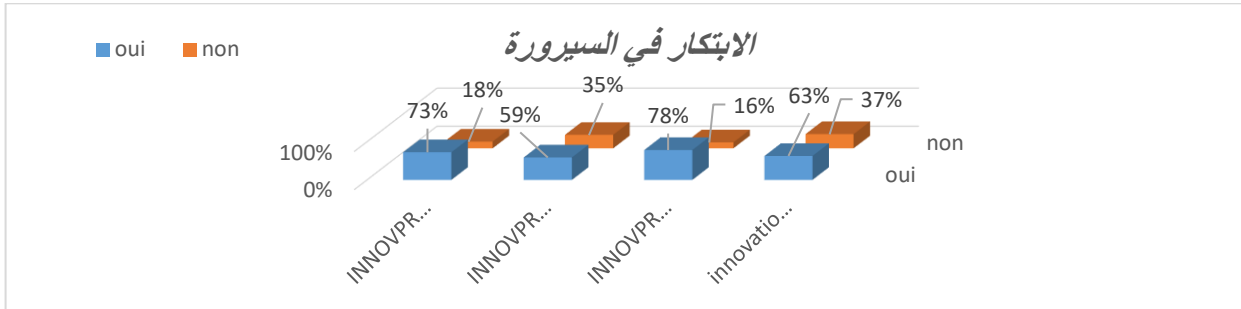


المصدر: إعداد الباحثان (برنامج Excel)

أما الشكل رقم (13) يوضح مختلف المؤشرات الذي يقاس عن طريقها الابتكار في السيورة، حيث نلاحظ من خلال هذا الشكل أن 73% من المؤسسات قد قامت بتحسينات جديدة تخص طرق الإنتاج وتصنيع السلع والخدمات أما فيما يخص المؤشر الثاني الذي يخص إدخال تحسينات جديدة في أساليب الاتصال في الخدمات اللوجستية والتسليم وتوزيع السلع والخدمات فإن 59% من المؤسسات قد قامت بهذا النوع من الابتكار في حين نجد أن 35% فقط من المؤسسات لم تقوم بهذا النوع من الابتكار.

وبإضافة إلى ذلك فإن نسبة 78% من المؤسسات قد أدخلت تحسينات جديدة في أنشطة الدعم مثل الصيانة والشراء والمحاسبة أو الكمبيوتر، بينما فقط 16% من المؤسسات لم تنجح في إدخال هذه التحسينات الجديدة. وفي الأخير نقول إن 63% من المؤسسات المستهدفة لديها الابتكار في سيورة الإنتاج، أما المؤسسات التي ليس لها الابتكار في سيورة الإنتاج تقدر نسبتها بحوالي 37%، وهذا ما يدل على أن أغلب المؤسسات المستهدفة لديها القدرة على الابتكار في هذا النوع من الابتكار والذي بدوره قد يساعدها على التفوق في السوق وكذلك قد يسمح لها بتحقيق ابتكارات أخرى خاصة ابتكار في المنتج.

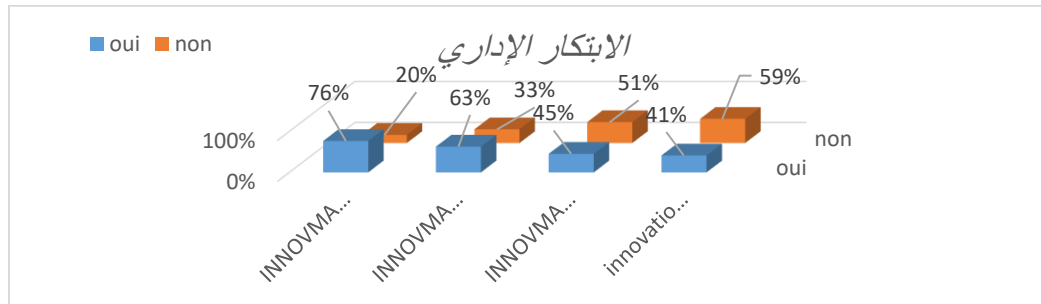
الشكل رقم (13): الابتكار في السيورة



المصدر: إعداد الباحثان (برنامج Excel)

وأخيرا عند التدقيق في الشكل رقم (14) نرى أن 76% من المؤسسات قد وضعت أساليب جديدة في تنظيم مختلف الإجراءات، بينما نجد فقط 20% من المؤسسات لم تقوم بهذه الأساليب، وإضافة إلى ذلك فإن 63% من هذه المؤسسات قد أدخلت طرق جديدة لتنظيم العمل واتخاذ القرارات، وفيما يخص المؤشر الثالث نرى أن النسبة الكبيرة تعود إلى المؤسسات التي لم تقوم بإدخال طرق جديدة في تنظيم العلاقات الخارجية مع مؤسسات أخرى، حيث قدرت النسبة بحوالي 51%. إذن من خلال المؤشرات الثلاثة يمكن القول بأن أغلبية المؤسسات التي تم التوجه إليها لم تقوم بنشاطات تستطيع من خلالها الحصول على الابتكارات الإدارية وهذا ما يتضح في النسبة التي رأيناها في الشكل رقم (14)، حيث قدرت النسبة النهائية بحوالي 59% من المؤسسات ليس لديها الابتكار الإداري.

الشكل رقم (14): الابتكار الإداري



المصدر: إعداد الباحثان (برنامج Excel)

4-الخاتمة:

هذا المقال قد خصص لمعالجة ووصف المعطيات التي بحوزتنا وكذلك من أجل التمكن ومعرفة أكبر لنشاط الابتكار في المؤسسات الجزائرية ، وللتذكير فإن هذا التحقيق قد يعطي صورة أولية للابتكار في الجزائر، إذ أن هذا التحقيق تضمن معلومات عن الأسئلة الشائعة التي تخص الابتكار وكذلك سعدنا في معرفة ما إذا كانت الشركات الجزائرية هي مبتكرة أم لا، ومع ذلك فإن هذه المعلومات تبقى غير كافية، حيث أنه من غير الممكن الحصول على معلومات موضوعية وذلك نظرا لعدم توفر قاعدة بيانات للابتكار في الجزائر، ولهذا حولنا تقديم أسئلة متنوعة عن الابتكار وذلك من أجل الحصول على نسبة أكبر من الموضوعية.

ومع هذا نرى أن الهدف الذي تم تحديده قد علاج وتحقق إذا قمنا كمرحلة أولى بإعطاء عدة مفاهيم استطعنا من خلالها تأطير مصطلح الابتكار ، أما كمرحلة ثانية وللمواصل في تحقيق هدفنا، فقد قمنا بتحليل وصفي لمختلف النشاطات التي لها علاقة مع الابتكار كوظيفة البحث والتطوير واستيراد التكنولوجيا ونظام حقوق الملكية الفكرية وفي الأخير عن طريق تحليلنا الوصفي فقد وجدنا أن المؤسسات الجزائرية التي تم

استهدافها هي تعتمد في الرفع من أدائها بدرجة الأولى على الابتكار في السيورة حيث نجد أن نسبة 63% من المؤسسات التي تم التوجه إليها قد قامت بتحسينات جديدة تخص طرق الإنتاج وتصنيع السلع والخدمات وكذلك قامت بإدخال تحسينات جديدة في أساليب الاتصال في الخدمات اللوجستية والتسليم وتوزيع السلع والخدمات وأيضا استطعت أن تدخل تحسينات جديدة في أنشطة الدعم مثل الصيانة والشراء والمحاسبة أو الكمبيوتر، إذن بشكل عام هي تعتمد على الابتكار في السيورة .

وعلى عكس ما يقال بأن ابتكار في المنتج هو واحد من العوامل الرئيسية التي تساهم في نجاح المنظمة، حيث أن تطوير منتجات جديدة والحصول على ابتكارات في المنتج هي استراتيجية مهمة من أجل الزيادة في حصة السوق وأداء الشركات، فقد اتضح أنه في حالات المؤسسات الجزائرية أن الابتكار في المنتج هو غير موجود وربما هذا راجع إلى أن أغلب الابتكارات في المنتج للشركات الجزائرية هي تخص الشركة نفسها وليس الابتكارات موجه نحو السوق وبالتالي هذا لا يساعدها في الحصول على الابتكار منتج حقيقي أي مسجل في نظام حقوق الملكية الفكرية ولهذا ننصح المؤسسات الجزائرية بالمواصلة في الابتكارات من هذا النوع (الابتكار في السيورة) لأنه ببساطة تكلفته صغيرة مقارنة بالابتكار في المنتج الذي يتطلب تكلفة والإمكانات كبيرة وكذلك فإن هذه الابتكارات (الابتكار في السيورة) قد تساعدها على التفوق وتحقيق ابتكارات من نوع آخر خاصة الابتكار في المنتج وهذا ما أكدته (They,1992) حيث قال بأن تطبيق هذا النوع (الابتكار في السيورة) في شركات التصنيع قد يكون له تأثير كبير على الإنتاجية ولهذا تتبنى الشركات عمليات جديدة للتنافس مع الشركات أخرى وذلك يكون من خلال ابتكارات في السيورة التي تستطيع من خلالها تلبية جميع احتياجات عملائها¹⁹. وأما فيما يخص الابتكار الإداري اتضح أن المؤسسات الجزائرية قد وضعت أساليب جديدة في تنظيم مختلف الإجراءات بنسبة 76% وقامت بإدخال طرق جديدة لتنظيم العمل واتخاذ القرارات بنسبة 63%، إلا أنها لم تقوم بتنظيم العلاقات الخارجية مع مؤسسات أخرى وهذا ما أدى بها إلى عدم الحصول على الابتكارات الإدارية، إذن في ضوء التحليل الذي قمنا به فمن الممكن القول بأنه فيما يخص نشاط الابتكار، أن أغلبية المؤسسات المستهدفة ليس لديها ابتكارات وهذا ما يؤكد الإحصاءات المتوفرة لدينا فيما يخص عدد براءات الاختراع في الجزائر، إذ قدر عددها فقط 118 براءة الاختراع.

وإضافة إلى ذلك فقد استخلصنا من خلال هذا التحقيق أن نظام حقوق الملكية الفكرية هو مقبول عند مختلف المؤسسات الجزائرية وهذا ما يساعده على العمل براحة تامة تسمح لها بإنجاز ابتكارات متنوعة، كما اتضح أيضا من خلال هذا التحقيق أن 56.9% من المؤسسات الجزائرية هي لديها هيكل لوظيفة البحث والتطوير وبالتالي فإن كل هذه التفسيرات التي تحصلنا عليها عن طريق هذا التحليل الوصفي، تعتبر حجة على الشركات الجزائرية من أجل الرفع من قدرتها على الابتكار.

وفي الأخير أي دراسة لها حدودها وهذه الدراسة ليست استثناء من هذه القاعدة خاصة أننا أهتمنا بالابتكار التسويقي والذي يعتبر مهما جدا خاصة في القطاعات الخدمية، وكذلك أهتمنا بعض العوامل التنظيمية والبيئية ولهذا ننصح بدراسات أخرى تدمج أغلبية العوامل في نموذج يساهم في تحليل أكثر دقة لنشاط الابتكار في المؤسسات الجزائرية.

6-المراجع:

- Uzunnidis, D, L'innovation Et L'economie Contemporaine Espaces Cognitifs Et Territoriaux ,De Boeck, 1^{er} Edition,2004.
- Buesa, M., Heijs, J. And Baumert, T.,(2010)," The Determinants Of Regional Innovation In Europe: A Combined Factorial And Regression Knowledge Production Function Approach" Research Policy, Elsevier B.V., V39(6),Pp722-735.
- D.Soumitra , B.Lanvin, And S.Wunsch-Vincent, ,(2015) "The The Global Innovation Index Effective Innovation Policies For Development", World Intellectual Property Organization Pp1-464.
- Organisation Mondiale De La Propriété Intellectuelle, "Propriété Intellectuelle : Faits Et Chiffres De L'OMPI", Publication De L'OMPI N° 943f/14,2014.
- V.Vyas, Phd Thesis, Innovation and New Product Development by Smes: An Investigation of Scottish Food and Drinks Industry, Edinburgh Napier University, 2009.

¹⁹Ul Hassan, M., Shaukat, S., Saqib, M., Naz, S. (2013)," Effects of Innovation Types on Firm Performance: An Empirical Study on Pakistan's Manufacturing Sector", Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, V7 (2), Pp243-246.

- Georg Stampfl, the Process of Business Model Innovation an Empirical Exploration, Springer Gabler, Vienna, 2014.
- Ocde,Manuel D'oslo,Commission Europeenne Eurostat, 2005.
- Gregorio Martin De Castro ET All, Technological Innovation an Intellectual Capital Based View, Palgrave Macmillan, first Edition, 2010.
- Atalay, M., Anafarta, N. And Sarvan, F., (2013)," The Relationship Between Innovation And Firm Performance: An Empirical Evidence From Turkish Automotive Supplier Industry" Procedia - Social And Behavioral Sciences, V75, Pp. 226–235.
- Messouad Zouikri, These:Strategies De R Et D Et Innovation Dans L'industrie Pharmaceutique En France: Une Etude Econometrique Sur Donnees Individuelles. Universite Paris Dauphine,2008.
- Institut National De La Statistique Et Des Etudes Economiques, (2014),"Enquete Communautaire Sur L'innovation (Civ 4)",Pp1-6.
- Ul Hassan, M., Shaukat, S., Saqib, M., Naz, S. (2013)," Effects of Innovation Types on Firm Performance: An Empirical Study on Pakistan's manufacturing Sector", Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, V7 (2), Pp243-246.
- <http://www.algerie-focus.com/2015/09/crise-abdelhak-lamiri-economiste-la-situation-economique-est-tres-dangereuse/>.
- <http://www.liberte-algerie.com/dossier/2015-et-2016-seront-des-annees-difficiles-227248/print/1>.
- <http://www.tsa-algerie.com/20160107/78358/>.
- نجم عبود نجم، إدارة الابتكار (المفاهيم والخصائص والتجارب الحديث)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2003، ص21.